برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، 7 - 2005/11/11

تقارير التقييم

البند 6 من جدول الأعمال

التقييم في الوقت الحقيقي لاستجابة البرنامج لكارثة تسونامي في المحيط الهندي (ديسمبر/ كانون الأول 2004 – يونيو/ حزيران 2005)

A

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2005/6-C/Rev.1
9 November 2005
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم (OEDE):	Mr K. Tuinenburg	رقم الهاتف: 066513-2252
رئيس موظفي التقييم (OEDE):	Mr J. Lefevre	رقم الهاتف: 066513-2358

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المشرفة على وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

وقع في 2004/12/26، زلزال بلغت شدته 9.1 درجة بمقياس ر[illegible] مقابل الساحل شمال غربي سومطرة مما أدى إلى سلسلة من موجات الجزر والمد العاتية (تسونامي) التي دمرت مناطق ساحلية في سومطرة وتايلند والهند وسري لانكا والمالديف وأضرت، بقدر أقل، بميانمار والصومال. وبلغ عدد من قضوا أو فقدوا جراء هذا الزلزال ما يقدر بنحو 000 260 شخص كما لحقت أضرار خطيرة بحياة وسبل معيشة نحو مليوني شخص[1].

وقد استجاب البرنامج بسرعة لحالة الطوارئ هذه: إذ أنه قد تمت الموافقة في أوائل يناير/ كانون الثاني 2005 على عملية الطوارئ 10405.0 مدتها ستة أشهر وتنتهي في يونيو/ حزيران، تعززت بعمليتين خاصتين، كما تمت الموافقة على عملية خاصة ثالثة تقضي بإنشاء مركز لوجيستيات مشترك للأمم المتحدة. والهدفان الرئيسيان لعملية الطوارئ هذه هما:

- إنقاذ الأرواح عن طريق الحد من تدهور الحالة التغذوية للأطفال والأمهات المعرضات للخطر؛
- ترويج إعادة تعمير المساكن ومرافق المجتمع المحلي وسبل معيشته.

وحققت المعونة الغذائية التي قدمها البرنامج مساهمة رئيسية في بلوغ الهدف الأول: إذ أشارت التقارير إلى القليل من الوفيات بسبب سوء التغذية أو المرض. أما الهدف الثاني فكان تحقيقه أشد صعوبة في المنظور الزمني المتفائل، وكانت إعادة التأهيل متعدد القطاعات أبطأ مما كان متوقعا لكن المعونة الغذائية أتاحت شبكة أمان للمحتاجين وتحويلا في الدخول لفائدة المشردين داخليا.

وتواصلت التوزيعات الغذائية العامة في إندونيسيا وسري لانكا لفترة أطول مما كان متوقعاً للأسباب المشار إليها آنفا. ففي سري لانكا قدمت المساعدات لأناس أكثر مما كان متوقعا بسبب أن البرنامج عمل من خلال برنامج حكومي للمساعدات كان أكثر سخاء مما توقعته تقديرات احتياجات الطوارئ التي أعدها البرنامج في البداية.

وفي إندونيسيا، أشارت تقديرات فريق تقديرات احتياجات الطوارئ إلى أن عدد المحتاجين بلغ نحو 000 790 شخص بمن فيهم 000 700 مشرد داخلي، وذلك خلال الأشهر الثلاثة الأولى. وفي واقع الأمر، فإن وصول عدد المحتاجين إلى هذا الرقم استغرق عدة شهور وبلغ عدد من استفادوا من معونات البرنامج 570 590 شخصا حتى نهاية مارس/ آذار 2005، والذي كان مقدرا له أن يكون نهاية مرحلة الطوارئ للأشهر الثلاثة الأولى.

وكانت عوائق الأمن والبعد المكاني ودمار المرافق الأساسية والافتقار إلى العاملين في الميدان من العقبات الرئيسية في الأشهر الأولى في منطقة أتشية حيث إن حالة سوء التغذية طويل الأجل تفاقم بسبب تسونامي. وفي سري لانكا، كان معدل انتشار ظاهرة انخفاض وزن الأطفال أوسع نطاقا مما هو على الصعيد الوطني، في معظم المناطق المتضررة. وكان لزاما، في كلا البلدين، التأكيد على أهمية وضع برامج تستهدف المجموعات الضعيفة باستخدام الأغذية المقواة بالمغذيات الدقيقة.

ومن الناحية الجنسانية، فقد كان هناك دليل على أن تسونامي كان له تأثير أشد على النساء منه على الرجال. وكان لزاما إشراك المرأة في المشاورات وفي اتخاذ القرارات وأن تؤخذ في الاعتبار احتياجاتهن في جميع جوانب الغوث والتعمير والإنعاش.

وفي هذه العملية كان البرنامج أطول باعا في اللوجيستيات منه في البرمجة كما كان أكثر استطاعة في التقييم منه في الرصد. وجوانب القصور في البرمجة والرصد يمكن عزوهما إلى الصعوبات في حشد العدد الكافي من العاملين المتمرسين للخدمة في المكاتب الميدانية وفي المكاتب الفرعية وإلى قصر فترات بعض التعيينات. وكان التناوب السريع في الموظفين الدوليين المؤقتين مشكلة من حيث الافتقار إلى الذاكرة المؤسسية وبناء العلاقات والحفاظ على المساءلة.

ولم تعمل قائمة الاستجابة للطوارئ في البرنامج كما كان متوقعا لها، وينبغي إعادة النظر فيها على وجه السرعة. وقد أعاقت لوائح الأمن الاستجابة وينبغي إعادة النظر فيها في عموم منظومة الأمم المتحدة بشأن هذا النوع من الطوارئ. وكان هناك تأخير في تعبئة الإدارة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة لأسباب من بينها، أن مجموعة المستخدمين في إندونيسيا كانت مترددة فيما يتعلق باحتياجاتها.

[1] تشير أحدث التقديرات إلى أن عدد من قضوا أو فقدوا بلغ 630 176 و778 49 شخصا، على التوالي، وبلغ عدد المتضررين 1.9 مليون شخص. (المصدر Brussels/Centre for Research on the Epidemiology of Disasters, July 2005).

وهناك جانب إيجابي للعملية يتمثل في أن مقدارا كبيرا من الأموال التي أتاحتها الجهات المانحة مكنت البرنامج من شراء الأغذية محليا أو من الإقليم، من ذلك، على سبيل المثال، شراء الأرز في إندونيسيا وسري لانكا الأمر الذي يساعد المزارعين[2].

ويتناول التقرير الموجز والتقرير الكامل المرفق به المجالات التي يمكن فيها للبرنامج أن يحسن استجابته للطوارئ. وقد استجاب البرنامج فورا وبصورة فعالة لهذه الكارثة وحظي الموظفون بالثناء لالتزاماتهم في الظروف الصعبة.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالمعلومات والتوصيات الواردة في [illegible] "التقييم في الوقت الحقيقي لاستجابة البرنامج لكارثة تسونامي في المحيط الهندي (ديسمبر/كانون الأول 2004 – يونيو/حزيران 2005)" (WFP/EB.2/2005/6-C/Rev.1)، ويحث على اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع الآخذ في الاعتبار الآراء التي أثيرت أثناء النقاش.

[2] جاءت بعض توزيعات الأرز الأولية من شحنات تم تحويل اتجاهها (إندونيسيا) أو من مخزونات عملية ممتدة قطرية (سري لانكا).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

1- أدى الزلزال القوي الذي بلغت شدته 9.1 درجة بمقياس رختر قبالة ساحل إقليم أتشية في شمال غرب سومطرة في 2004/12/26 إلى سلسلة من موجات الجزر والمد العاتية (تسونامي) التي دمرت باندا أتشي والساحل الغربي لسومطرة وألحقت أضرارا بالغة بالمناطق الساحلية بتايلند وميانمار وسري لانكا والهند والمالديف والصومال. وأشارت التقديرات إلى أن نحو 260 000 شخص لقوا حتفهم أو فقدوا، وإن كانت التقديرات الحديثة تشير إلى أرقام أقل نوعا ما. وكانت أعلى أرقام الضحايا قد سجلت في إندونيسيا. وأصبح نحو مليوني شخص في عداد المشردين داخليا أو أنهم فقدوا مساكنهم وسبل معيشتهم.

2- وركزت بعثة التقييم في الوقت الحقيقي على استجابة البرنامج على المستوى الإقليمي وفي إندونيسيا وسري لانكا. ودرس تقييم مستقل وجزئي في الوقت الحقيقي الاستجابة في الصومال[3].

المنهجية

3- وقد اشتمل الفريق، بقيادة استشاري مستقل، استشاري في التغذية والصحة وخبير في اللوجيستيات ومسؤول التقييم الرئيسي في مكتب التقييم الذي عمل أيضا مديرا للتقييم[4].

4- واتبعت أساليب لجمع البيانات من بينها بحوث واسعة أساسية قبل البعثة ومقابلات إفرادية مع الجهات المشاركة، وبخاصة موظفي البرنامج وأعضاء الحكومات في إندونيسيا وسري لانكا وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، استكملت بمقابلات ومناقشات غير رسمية مع المجموعات السكانية التي كابدت الكارثة، فضلا عن الموظفين والقياديين المحليين[5]. وفي فبراير/ شباط، ذهب فريق مكون من عضوين في زيارة تحضيرية إلى الإقليم استغرقت أسبوعين ووضعت تقييما كاملا خلال أربعة أسابيع في مايو/ أيار – يونيو/ حزيران 2005.

سياق حالة الطوارئ ومنشأها

5- لقد كان حجم تسونامي يتجاوز خبرات البلدان التي ضربها الزلزال. وخلافا للعديد من عمليات الطوارئ التي ينفذها البرنامج، فقد حدثت الكارثة في منطقة تتميز بوجود آليات حكومية قوية لإدارة الاستجابة العاجلة. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي قد واجه تحديات كبيرة في جهود الإغاثة الأولية في منطقة أتشية النائية، ذلك لأن الدمار الذي لحق بالبنية الأساسية المادية والبشرية استلزم برنامجا معززا للمساعدات.

6- ويشار إلى أن مناطق إندونيسيا وسري لانكا التي تضررت بشدة كانت وإلى عهد قريب مناطق نزاعات واضطلعت القوات العسكرية أساسا بدور مهم في الاستجابة، لاسيما في إندونيسيا حيث إن وحدات عسكرية دولية ساعدت أيضا في الأسابيع الأولى.

7- وفي سومطرة، حيث كانت أشد الخسائر في الأرواح في الساحل الغربي، كان الساحل الشرقي مدمرا وكان لزاما التصدي للتدفق الشديد في المشردين داخليا.

---

[3] يحتوي التقرير الكامل للتقييم في الوقت الحقيقي ملحقاً عن التقييم الجزئي لاستجابة البرنامج في الصومال وملحقا آخر يتناول توصيفا لاستجابة البرنامج في البلدان الأربعة غير المشمولة في التقييم: وهي الهند والمالديف وميانمار وتايلند. وكانت استجابة البرنامج في ثلاثة بلدان من البلدان الأربعة متواضعة نسبيا. ففي الهند وتايلند، اضطلعت الحكومتان بالدور القيادي في الاستجابة بالأزمة مع دعم مهم من المساهمات المحلية، أما في ميانمار، فقد كانت الاحتياجات محدودة. وكانت استجابة البرنامج في المالديف أكثر أهمية وغطت 14 في المائة من السكان في مايو/ أيار 2005 (أي نحو 42 000 شخص من مجموع السكان الذين يبلغون نحو 300 000 شخص).

[4] شارك مدير مكتب التقييم في الاجتماعات اليومية لفريق المهام سواء في شخصه أو من خلال الاتصال الهاتفي بدءا من منتصف يناير/ كانون الثاني.

[5] كانت استشاري التغذية في الفريق يتكلم بطلاقة بلغة بهازا الإندونيسية. وقد سهل ذلك المقابلات مع المستفيدين وبخاصة المستفيدات في إقليم أتشية.

استجابة البرنامج

8- وجه الأمين العام للأمم المتحدة، في يناير/ كانون الثاني في جاكرتا، نداء من الأمم المتحدة لتقديم 977 مليون دولار لتمويل عمليات الطوارئ خلال ستة أشهر من جانب 40 شريكا في المعونات الإنسانية من بينها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

9- وكجزء من هذه الاستجابة، فإن عملية الطوارئ الإقليمية للبرنامج 10405.0[6]، والتي تمت الموافقة عليها في 4/3 يناير/ كانون الثاني 2005 من جانب المدير التنفيذي للبرنامج والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، استهدفت مساعدة مليوني شخص لمدة ستة أشهر بدءا من يناير/ كانون الثاني حتى يونيو/ حزيران 2005. وقد استهدفت هذه العملية، التي تسجل الأساس لهذا التقييم:

- إنقاذ الأرواح بالحيلولة دون حدوث تدهور في الوضع التغذوي للأطفال والأمهات المعرضات للخطر، وهو ما يمكن أن يؤدي بهم إلى الإصابة بالأمراض[7]؛
- ترويج إعادة تعمير المساكن ومرافق المجتمعات المحلية وسبل المعيشة.

10- وخطط البرنامج لتقديم 315 169 طنا متريا من الأغذية تبلغ تكاليفها، بما في ذلك المصروفات العامة، 185.46 مليون دولار. وتعززت عملية الطوارئ بعمليتين خاصتين تتعلقان باللوجيستيات والخدمات الجوية. ويتولى البرنامج الريادة في إنشاء مركز اللوجيستيات المشترك للأمم المتحدة لتنسيق اللوجيستيات بين الوكالات لتغطية عملية خاصة ثالثة[8]. وبلغ مجموع الدعم المقدم من البرنامج لعمليات الإغاثة ما مقداره 256 مليون دولار خلال 6 أشهر[9].

استجابة البرنامج في إندونيسيا

11- يوجد لدى البرنامج برنامج قديم العهد في إندونيسيا[10]، لكن لديه قدرات لوجيستية محدودة تحت تصرفه. وخلال الأسابيع القليلة الأولى، فإن شركة توماس للنقل الوطني، وهي شريكة البرنامج في القطاع الخاص، رتبت الشاحنات وتمكنت من نقل الإمدادات الغذائية على امتداد الطريق الساحلي الشرقي بدءا من ميدان حتى باندا أتشية. كذلك، فإن النقل الجوي من المحطة الرئيسية في سوبانغ في ماليزيا، والتي أنشأها البرنامج، ومركز اللوجيستيات المشترك، وكذلك النقل الساحلي، كلها زادت من مقدار التسليمات إلى المجتمعات القاطنة في الجزر والمجتمعات النائية في الساحل الغربي.

12- ورغم الاستجابة الأساسية القوية من جانب البرنامج، فقد استغرق بضعة أشهر لاستنباط برنامج منظم لتوزيع الأغذية بسبب الصعوبات في البرمجة والموارد البشرية، وهو ما جاء تحليله في التقرير الكامل، وأيضا بسبب محدودية قدرات بعض شركاء التنفيذ.

13- أجرى البرنامج تقييما أوليا لاحتياجات الطوارئ ما بعد تسونامي في يناير/ كانون الثاني 2005 أسفر عن وثيقة مفيدة بيد أن المكتب القطري أحس أنه لم يشارك في هذا التقييم كما ينبغي.

14- وأشارت تقديرات هذا التقييم إلى أن 790 000 شخص يحتاجون إلى معونات غذائية للإغاثة لثلاثة أشهر في البداية، من بينهم 700 000 مشرد داخلي ليست لديهم أغذية كافية و60 000 شخص فقدوا سبل معيشتهم و30 000 شخص يعيشون في مناطق منعزلة على الساحل الغربي. وأوصى الفريق بتوزيع حصص كاملة لجميع المشردين داخليا لثلاثة أشهر في البداية ورزمة من المعونات عندما يعودون إلى منازلهم للمساعدة في استرداد سبل المعيشة.

15- وكانت التقديرات الأولية لعدد المستفيدين في إندونيسيا وسري لانكا مرتفعة ووضعت تقديرات متفائلة بشأن سرعة الإنعاش. وكانت هناك أخطاء في التعداد ربما بسبب أن الناس سجلوا أسماءهم في مخيمات المشردين بأمل الحصول على

---

[6] عملية الطوارئ 10405.0: "مساعدة ضحايا تسونامي في سري لانكا وإندونيسيا والمالديف وبقية البلدان في إقليم المحيط الهندي".

[7] نظرا لمشكلات العزو، فإن قياس نتائج هذا الهدف يكون صعبا. وفي حالة تسونامي ربما يكون من الأكثر ملاءمة إدراج جميع السكان، بما في ذلك الذكور البالغين، في الهدف.

[8] بلغت قيمة العملية الخاصة 10406.0 وعنوانها "الزيادة اللوجيستية في دعم عملية الطوارئ 10405.0 لتسونامي المحيط الهندي في البرنامج، ما قيمته 24.37 مليون دولار وبلغت قيمة العملية الخاصة 10407.0 وعنوانها "الدعم الجوي من البرنامج لعمليات الإغاثة الإنسانية استجابة لتسونامي المحيط الهندي، مقدار 42.42 مليون دولار. أما قيمة العملية الخاصة 10408.0 وعنوانها "إنشاء مركز اللوجيستيات المشترك للأمم المتحدة، بشأن تسونامي المحيط الهندي، فقد بلغت 3.92 مليون دولار.

[9] إن تنقيح الميزانية في أبريل/ نيسان 2005 لزيادة قيمة عملية الطوارئ وتمديدها حتى نهاية عام 2005 أدى إلى تعديل الأجور الإقليمية للنقل البري والتخزين والمناولة بتخفيضها بصورة ملحوظة في حين أن تكاليف الدعم المباشر قد زيدت لتغطي التكاليف المتصلة بزلزال نياس في مارس/ آذار 2005.

[10] عند حدوث زلزال تسونامي لم تكن للبرنامج عمليات أو حضور في إقليم أتشية.

مواد الإغاثة لكن لم يستمروا في العيش في هذه المخيمات. كما لم يكن معلوما المدى الذي يمكن فيه للناجين أن يحصلوا على مساعدات نقدية من أقربائهم في الخارج أو بمساعدات غذائية وغير غذائية من المنظمات الأخرى.

16- وقد مضى وقت أطول مما كان متوقعا للوصول إلى ما يقدر بنحو 790 000 شخص حددهم تقدير احتياجات الطوارئ. وكان البرنامج لايزال بصدد تقدير الأعباء في نهاية مارس/ آذار 2005، عندما كان من المتوقع أن تكون المرحلة الأولى للطوارئ قد انتهت.

17- ووفرت التوزيعات الغذائية العامة شبكة أمان وتحويلا للدخول لفائدة المحتاجين، لكنها جعلت برامج مستهدفة للغذاء مقابل العمل أكثر صعوبة في التنفيذ، ذلك لأنه كانت هناك حوافز أقل للسكان ليعملوا أو للمشردين داخليا لتحويل الموارد لتصميم برامج الغذاء مقابل العمل والإشراف عليها[11]. وبدأت تدخلات النقود مقابل العمل على نطاق متواضع وحظيت بالتقدير[12]. ويمكن لهذه الأنشطة أن تكون بديلا حيويا لنشاط الغذاء مقابل العمل في إقليم أتشية نظرا لأن الأسواق تعمل في معظم الأماكن لكنها لم تكن، حين التقييم في الوقت الحقيقي، تغطي سوى 15 في المائة من المستفيدين المعانين بالتوزيعات الغذائية العامة. ونظرا للشكوك التي تحيط بقضايا الملجأ وسبل المعيشة على الأجل الطويل، فقد اعتبرت التوزيعات الغذائية العامة كشبكة أمان موثوقة وينبغي أن تستمر لبعض الأجل.

18- ولم يكن الرصد فعالا كما ينبغي. ولقد ألحق الزلزال أضرارا في بعض مناطق أتشية أكثر من تلك التي لحقت بمناطق أخرى، لذا فقد تباينت الاحتياجات بصورة شديدة. ووجد البرنامج أن عملية الرصد بالغة الصعوبة نظرا لأن واحدا فقط من شركائه التقليديين من المنظمات غير الحكومية كان موجودا من قبل في أتشية ولأن جميع شركاء التنفيذ واجهوا مثل البرنامج مشكلات من بينها الصعوبات في تعيين وتدريب الكوادر الكفوءة.

19- وكان من المتوقع أن تضطلع حكومة إندونيسيا بدور قيادي في إصدار بطاقات التموين للمشردين، لكن لم توزع مثل هذه البطاقات في أتشية في وقت زيارة البعثة، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان رصد المعونة الغذائية لتتبع المساعدات. وطرأ تحسن في الوعي بالحصص مع كل توزيع، لكن لم يكن المستفيدون عموما متأكدين بشأن المدة التي ستستغرقها التوزيعات الغذائية العامة. وكان على البرنامج وشركائه المحليين أن يبذلوا جهدا أكبر للتأكد من أن المستفيدين يحاطون علما بمدى استحقاقاتهم وأوقات التوزيع والفترة المقترحة للمساعدة.

20- وتم تحديد برامج التغذية التكميلية في وقت مبكر كأمر ضروري للمجموعات الحساسة تغذويا في بعض المناطق، لكن وضعها استغرق وقتا طويلا وبدئ بتنفيذها فقط حين زيارة البعثة.

21- وفي أتشية، حدث في غضون شهر واحد تحول من النقل الجوي الأساسي اعتمادا على القوى الأجنبية، إلى عمليات التوزيع العادي من جانب البرنامج اعتمادا على وسائط النقل البري والبحري. وكان البرنامج بطيئا في تعديل عملية التوظيف لتلبية احتياجات هذه العملية في مرحلتها التالية.

22- وكانت قدرات البرنامج في تسليم المعونات على الشاطئ في الأسابيع الأولى تتجاوز قدراته في توزيعها على المستفيدين. ولم يكن موظفو اللوجيستيات في البداية قادرين على تسليم الأغذية لموظفي البرمجة في المناطق النائية بسبب الافتقار إلى مثل هؤلاء الموظفين في الميدان. لكن هذه المشكلات الأولية كان لها تأثيرها على الناجين. وإن عمليات الإغاثة، عموما، حيث يضطلع البرنامج بدور رئيسي، حققت نجاحا في الحيلولة دون تدهور مستويات التغذية والصحة.

23- وعين مركز اللوجيستيات المشترك للأمم المتحدة ضابطا رفيع المستوى لإقامة علاقات مع الجيش الإندونيسي لنظام الخدمات الإنسانية بعد أن شهدت الفترة الأولى صعوبات في الاتصالات. وقد حدث تنسيق فعال في اللوجيستيات بين مسؤولي التنسيق المدني والعسكري من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأولئك العاملين في مركز اللوجيستيات المشترك للأمم المتحدة، لكن كان لزاما وضع تعريف واضح لأدوارهم لتلافي الازدواج والارتباك المحتمل.

24- وأظهرت المسوحات بعد تسونامي ارتفاعا نسبيا في معدلات سوء التغذية وبخاصة الأنيميا ونقص التغذية فيما بين الأطفال[13]، لكنها أوضحت أن معظم هذه المشكلات كانت سابقة للتسونامي. بيد أن التغطية الجيدة للمجموعات الحساسة بالتدخلات الغذائية والتغذوية عن طريق التوزيعات الغذائية العامة قد خفضت من الآثار السلبية المحتملة لحالة الطوارئ على سوء التغذية الحاد. وكانت الحصة الغذائية المقدمة من البرنامج كافية من الناحية التغذوية من حيث محتواها من الطاقة، لكنها كانت محدودة من حيث محتواها من البروتين والمغذيات الدقيقة.

---

[11] إن نشاط الغذاء مقابل العمل ليس مفهوما متعارفا عليه في أتشية.

[12] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأوكسفام ينفذان برامج النقود مقابل العمل في أتشية، ومن المتوقع أن تزداد أهميتها.

[13] الإهمال ونقص الوزن والتقزم.

استجابة البرنامج في سري لانكا

25- لقد كانت الاستجابة بسرعة في سري لانكا أمراً أسهل منه في إندونيسيا بسبب أن المرافق الأساسية في الأولى تعرضت لدمار أقل. وكانت لدى البرنامج عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش قيد التنفيذ في المناطق الشمالية والشرقية وهي المناطق التي كانت قد تضررت بشدة بسبب تسونامي. وحول البرنامج 6 000 طن متري من الأغذية من هذه العملية الممتدة، وذلك استجابة للطوارئ في الأيام القليلة الأولى.

26- وتبين من التقييمات الأولية التي أعدها البرنامج أن الحصول على الأغذية كان مشكلة بالنسبة لنحو 650 000 شخص، لكن هذا التقييم خلص إلى أن ثلث هؤلاء يمكن أن يستردوا سبل معيشتهم بسرعة نسبية. وأوصى هذا التقييم بأنه ينبغي التوقف عن التوزيع العام للحصص الكاملة بعد ثلاثة أشهر في نهاية مارس/ آذار 2005، على أن تقتصر الإعانات على التوزيعات المستهدفة. لكن حكومة سري لانكا اقترحت رقما أعلى مقداره 900 000 شخص للاستفادة من التوزيعات الغذائية العامة، وذلك باستخدام شبكتها للجمعيات التعاونية متعددة الأغراض. وهناك توافق على أن هذا الرقم مرتفع، ذلك لأنه يتضمن كل شخص يعيش في المناطق التي ضربها تسونامي أو قريبا منها، بما في ذلك الأشخاص الذين تضرروا فقط بصورة ضئيلة.

27- واستجاب البرنامج بسرعة وفعالية لحالة الطوارئ. لكن البرنامج عندما قرر دعم الجهاز الحكومي لتوزيع الأغذية لم يكن بمفرده يستطيع تعديل عملية الإغاثة لتلبية الاحتياجات المتغيرة. ففي مايو/ أيار 2005، وافقت الحكومة والبرنامج على الاستمرار في التوزيعات الغذائية العامة حتى يوليو/ تموز وعلى تنفيذ نظام أكثر استهدافا بدءا من أغسطس/ آب تحقيق لتخفيض مهم في عدد المستفيدين خلال النصف الثاني من العام.

28- ونظرا لأن عملية الإغاثة تلك تديرها الحكومة بصورة رئيسية، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كان حجم تجهيزات البرنامج هو الاستخدام الأكفأ للموارد. وكانت الاستجابة الأولية للبرنامج ملائمة وسريعة لكن ربما كان من المفيد في نهاية الأشهر القليلة الأولى دراسة ما إذا كان استمرار التوسع في مرافق البرنامج أمرا مبررا.

29- أما معدلات سوء التغذية التي كانت دائما مرتفعة في سري لانكا فلم تتأثر كثيرا بسبب تسونامي ولم تسجل حالات عديدة من تفشي الأمراض رغم الظروف المعيشية التعيسة في مخيمات المشردين داخليا.

30- وقد وفر دقيق القمح المطحون محليا من الحبوب المستوردة 50 في المائة من نسبة الحبوب من الحصة الغذائية. والأرز هو الغذاء الأساسي لمعظم السكان واعترض بعض المستفيدين الذين أجريت مقابلات معهم على حصة الدقيق المكون نصفها من القمح والنصف الآخر من الأرز. وأعرب السكان في مناطق التاميل في الشمال عن تفضيلهم الشديد لأصناف الأرز الأحمر المحلية. وكان هناك نقص في التغذية التكميلية للعديد من الأطفال حين زيارة البعثة، لكن تبين أن نحو 250 000 طفل كانوا يستفيدون من برامج التغذية المدرسية.

التنسيق والقضايا المشتركة بين الوكالات

31- يظل التنسيق موضوع التقييم المشترك بين الوكالات الذي يقوم به ائتلاف تقييم تسونامي[14] الذي يشارك فيه مكتب التقييم في البرنامج.

32- وحدد التقييم الحاجة الملحة لأن يقوم البرنامج بتوضيح دور مركز اللوجيستيات المشترك للأمم المتحدة وعلاقته مع البرنامج. وفي الوقت الراهن، يوجد غموض إزاء المدى الذي تعتبر فيه الخدمات المشتركة التي يتولى بها البرنامج المسؤولية هي مشتركة حقيقة بين منظومة الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية. أجل هناك شكوك، وغير مبررة عادة، في سائر وكالات الأمم المتحدة، ذلك أنه عندما يدير البرنامج هذه الخدمات فإن موظفيه واستشاريه يكونون المستفيدين ذوي الأولوية.

33- ولأسباب عديدة كانت الإدارة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة بطيئة في توفير الطائرات في أتشية. وهذا الأمر يخضع حاليا للاستعراض من قبل إحدى الجهات المانحة الرئيسية للإدارة الجوية المذكورة.

[14] إن ائتلاف تقييم تسونامي هو ائتلاف بين الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها، وهو يحظى بالدعم من شبكة التعليم الفعالة للمساءلة والأداء التي تتخذ من لندن مقرا لها. ولمزيد من التفاصيل انظر الموقع الشبكي www.alnap.org.

القضايا المتعلقة بالأمن واللوجيستيات والاتصالات

34- ينبغي أن يكون جميع الموظفين على دراية بقضايا الأمن، لكن لوائح الأمن تعدل الاستجابة للطوارئ. فوجود أعداد كبيرة من لوائح الأمن يعني أن على الموظفين، في بعض الأحيان، أن يتجاهلوا هذه اللوائح حتى يستطيعوا العمل بفعالية. وينبغي للبرنامج أن يدعو إلى إجراء استعراض لتنفيذ تدابير الأمن في عموم منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ المفاجئة.

35- وتمت تغطية نظام معالجة وتحليل تحركات السلع في البرنامج (كومباس) ليصبح كومباس 2، لكن يبدو أن البرنامج في حاجة إلى بيان معياري مفصل يمكن استخدامه قبل وضع نظام كومباس 2 الذي يستغرق بعض الوقت. ونظرا لأهمية تتبع السلع، فإن كومباس يستلزم أولوية إدارية متواصلة.

36- وقد أنشئت الاتصالات على وجه السرعة وبفعالية لكنها واجهت صعوبات مماثلة في مجال الموارد البشرية، كما هو الشأن في المراحل الأخرى من الاستجابة. وينبغي لشعبة تكنولوجيا الاتصالات أن تستنبط نظما للاتصالات بالأقمار الصناعية لتستخدمها المكاتب الفرعية في حالات الطوارئ.

37- يلاحظ أن جزءا كبيرا من استثمارات المنظمة قد ذهب لإصدار الكتيبات المتعلقة بجميع جوانب الاستعداد والاستجابة للطوارئ، لكن الموظفين الميدانيين يحتاجون إلى إجراءات مبسطة في التشغيل خلال حالة للطوارئ تتحرك بسرعة.

38- وينبغي للبرنامج أيضا أن يستنبط جهازا مزودا بالمعدات والقرطاسية لتنفيذ عملية من هذا النوع.

الموارد البشرية وقضايا الإدارة

39- إن قائمة الاستجابة للطوارئ من موظفي البرنامج الاحتياطيين لحالات الطوارئ لم تعمل لأنه لم يكن هناك عدد كاف من الموظفين لهذا الغرض. ونتيجة لذلك، فعمليات الإغاثة كانت في بعض الأحيان تنفذ على المستوى الميداني بواسطة موظفين دوليين لأجل قصير وموظفين محليين غير متمرسين، الأمر الذي ترك تأثيرا سلبيا على التنفيذ والرصد. وقد أمكن سد الفجوات بموظفين من الشركاء الاحتياطيين للبرنامج، لكن معظمهم كانت لديهم معلومات أساسية في مجال اللوجيستيات ولم يكن بوسع هؤلاء الشركاء تلبية الحاجة من الموظفين ذوي الخبرة في الإدارة والبرمجة والرصد والتقييم.

40- وكان لزاما على كبار الموظفين تخصيص جل وقتهم للقضايا الإجرائية تاركين وقتا ضئيلا للأنشطة الاستراتيجية والبرامجية كالتخطيط والرصد وإقامة العلاقات مع أصحاب الشأن الخارجيين.

41- ويحتاج البرنامج بصورة ملحة إلى إعادة النظر في المخصصات من الموظفين في مختلف المواقع. وفي هذه العملية، كان هناك العديد من الموظفين في المكاتب القطرية في العواصم وأعداد قليلة ممن لديهم خبرة وافية وأقدمية في المكاتب الميدانية والمكاتب الفرعية. وأدى القرار الذي اتخذ لتوزيع الموظفين رفيعي المستوى، وبالتالي سرعة دوران الموظفين، إلى فقدان الذاكرة المؤسسية وصعوبات في الإبقاء على العلاقات الخارجية وتخفيف المساءلة. وهكذا، فإن العديد من الموظفين الدوليين تم توزيعهم في وقت قصير بحيث لم يتحصلوا إلا على القليل من معرفة الثقافة المحلية[15].

42- وينبغي للبرنامج، حتى يتمكن من تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ واسعة النطاق، أن ينشئ وظيفة عليا لمنسق حالات الطوارئ في المقر الرئيسي وذلك لإعادة النظر في الوظائف والمسؤوليات الموجودة، على أن يضطلع هذا المنسق بمسؤولية توزيع الأصول البشرية والمالية والمادية في حالات الطوارئ واسعة النطاق ولاتباع أفضل الممارسات لأن هذا الأمر لا يمكن تركه للمديرين الإقليميين نظرا لأنه ينبغي اتخاذ قرارات سريعة بشأن إعادة توزيع الأصول. وينبغي أن تناط بهذه الوظيفة سلطات كنائب رئيسي للمدير التنفيذي[16].

[15] كانت هناك أيضا مشكلة تفسيرية تتعلق بإجراءات حالة العمل المؤقت بين المكاتب المرسلة والمتلقية، الأمر الذي أدى إلى سوء تفهم على نطاق واسع. وأعيدت صياغة هذه الإجراءات منذ ذلك الحين لتصبح أكثر وضوحا.

[16] اتخذت مثل هذه التوصية فعلا في اجتماع داخلي حضره كبار موظفي البرنامج في أبريل/ نيسان 2005. وأعرب مدير إقليمي واحد على الأقل عن تحفظاته إزاء الاقتراح لتخوفه فيما يبدو من أن ذلك ربما يكون مؤشرا لنقل السلطة والرقابة مرة أخرى إلى المقر الرئيسي.

الموارد والتمويل

43- إن الاهتمام العام الكبير جعل عملية الطوارئ تعتمد إلى حد كبير على "التمويل الذاتي" ولا تحتاج إلى جمع الأموال على نطاق واسع، من ذ الطوارئ وقدرها 185 مليون دولار، بما في ذلك تبرعات نقدية لمرة واحدة مقدارها 50 مليون دولار قدمها الصليب الأحمر الأمريكي. وقد تحصل البرنامج على 267.5 مليون دولار على شكل مساهمات مؤكدة في أوائل مايو/ أيار 2005 تغطي احتياجات عملية الطوارئ والعمليات الخاصة وقدرها 271 مليون دولار، 30 في المائة منها أنفقت في الأشهر الثلاثة الأولى وفقا لتقرير أعده البرنامج إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن نظام التتبع المالي.

44- كذلك كانت هذه العملية تحظى بالأهمية لتقديم المساعدات من الشركاء في القطاع الخاص. ومع أن المبالغ المقدمة من هؤلاء الشركاء كانت تمثل نسبة ضئيلة من الاحتياجات، إلا أن السرعة التي قدمت فيها الخدمات والتسهيلات زادت من قيمة هذه المساهمات.

45- وهكذا، فإن القرار الذي صدر بتطبيق منهج إقليمي بدلا من منهج قطري بشأن عملية الطوارئ، كان معناه أن بعض المكاتب القطرية لم تكن لديها صورة كاملة عن ميزانياتها المخصصة لتكاليف الدعم المباشر في الأشهر الأولى. وهذا لم يؤثر في اتخاذ القرارات على مستوى المكتب القطري، لكنه خلق مشكلات بشأن إعداد التقارير القطرية، لاسيما لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبوجه عام، فإن المرونة في المنهج الإقليمي تبز جوانب القصور[17].

46- وأما الجهود التي بذلتها المكاتب القطرية لتحسين إدارة النقود والتدفقات النقدية، فقد كانت هناك مشكلات في المكاتب الميدانية والمكاتب الفرعية، خصوصا في أتشية حيث دمرت التسهيلات المصرفية بصورة جزئية، الأمر الذي أدى إلى تأخيرات في دفع أجور الموظفين والأطراف الشريكة واليد العاملة والمتعاقدين. ورغم الدعم الممتاز الذي قدمه مكتب التقييم، فإن النظم المالية الراهنة تبدو غير ملائمة للتدفقات النقدية الكفوءة في حالات الطوارئ وينبغي إعادة النظر فيها.

الإمدادات بالأغذية والشراء محليا

47- لقد ترسخت إمدادات غذائية مضمونة بصورة معقولة بدءا من الأسابيع الأولى من العملية بفضل توافر مبالغ كبيرة من الأموال لشراء الأغذية على المستوى المحلي والإقليمي، وكان الأرز متوافرا في إندونيسيا من مستودعات "بولوغ"[18] وفي سري لانكا من مخزونات العملية الممتدة التابعة للبرنامج. أما الأوضاع المتعلقة بمخزونات الأغذية وتوزيعاتها حتى الآن، فليست واضحة تماما في إندونيسيا وسري لانكا، لكن الإمدادات لكلا البلدين تبدو مضمونة لما تبقى من العام[19].

48- وتبدو الإمدادات الغذائية الإقليمية ليمة لكن تشكيلة الأغذية كانت، في بعض الأحيان، ناقصة في الأشهر الأولى من العملية بسبب الافتقار إلى السلع نتيجة للتأخير في الشراء والشحن.

49- وفي ضوء ارتفاع مستوى التبرعات النقدية، فقد اشترى البرنامج العديد من السلع اللازمة للأشهر الستة الأولى محليا وإقليميا. إذ اشترى ما نسبته 57 في المائة من مجموع الاحتياجات الإقليمية التقديرية للفترة فبراير/ شباط –يوليو/ تموز 2005 ومقدارها 689 127 طنا متريا، منها 491 72 طنا متريا من الأغذية بقيمة 29.3 مليون دولار وذلك حتى نهاية فبراير/ شباط.

50- وفي إندونيسيا، يخطط البرنامج أن يشتري من السوق المحلية الكمية المتبقية وقدرها 000 80 طن متري من الأرز تلزم لعام 2005، وهي ما تساوي نسبة 0.2 في المائة من الإنتاج الوطني، الأمر الذي لن يؤثر على الأسعار أو على إمدادات الأرز الوطنية. ويشكل الأرز ما نسبته 80 في المائة من التشكيلة الغذائية الأساسية للبرنامج.

51- كذلك يشتري البرنامج في إندونيسيا البسكويت غني البروتين والمعكرونة وبعض الزيوت النباتية. كذلك يتم شراء معظم الزيوت إقليميا. وقد تم شراء الأسماك المعلبة في الصين وتايلند. ويشار إلى أن نسبة ضئيلة فقط من إمدادات البرنامج في إندونيسيا قد تم التبرع بها عينا.

---

[17] بلدان اثنان من البلدان الخمسة التي شملتها عملية الطوارئ تسونامي، لا يوجد فيهما ارتباط مع شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات، وهما يعتمدان على المكاتب الإقليمية لتوفير جميع تقاريرهما المالية.

[18] "بولوغ" هي المؤسسة الإندونيسية شبه الحكومية للوجيستيات، وتتولى، ضمن أمور أخرى، مسؤولية شراء الأرز المحلي.

[19] تم تمديد عملية الطوارئ من ستة أشهر إلى سنة كاملة من خلال التعديل الذي أدخل على الميزانية في أبريل/ نيسان 2005.

52- وكانت المشتريات المحلي المقدر شراء كمية أخرى مقدارها 000 8 طن متري. وكان البرنامج قد اشترى 600 6 طن متري من دقيق القمح محليا حتى مايو/ أيار 2005، مع الإشارة إلى أن القمح لا يزرع محليا[20]. وتم شراء كميات ضئيلة من الزيوت والبقول والسكر في سري لانكا، لكن البلد ليس مستوردا صافيا للزيوت والبقول، وبالتالي، فإن المشتريات المحلية من هذه السلع ربما تكون محدودة.

قضايا المساواة بين الجنسين وحماية المرأة

53- أثر زلزال تسونامي على النساء بقدر أكبر من تأثيره على الرجال. ففي سري لانكا وأتشية، أشارت البيانات إلى أن عدد النساء الموتى تجاوز عدد الموتى من الرجال. وهكذا فإن المشكلات المتعلقة بإلغاء التمايز بين الجنسين قد برزت عند إعداد التقييم. وأوضحت وكالات الإغاثة وجوب اتخاذ الإجراءات لمنع تطور التأثيرات السلبية قصيرة الأجل إلى مشكلات طويلة الأمد.

54- ومعلوم أن النساء غالبا ما تستبعد من عملية اتخاذ القرارات. ففي أتشية، على سبيل المثال، فإن الهياكل التي تناقش خطة تعمير الإقليم تتكون في معظمها من الرجال وتكافح المنظمات النسائية للمشاركة في المشاورات. وينبغي معالجة احتياجات النساء والرجال سواء بسواء، كما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان التأثير غير المتكافئ على النساء في جميع الجوانب المتعلقة بالإغاثة والتعمير والإنعاش.

55- وبالنسبة لمعظم السكان، فقد كانت العودة إلى المنازل والاكتفاء الذاتي الاقتصادي أهم الأهداف قصيرة الأجل، لكن الرجال وحدهم فقط هم الذين كانوا يؤخذون في الحسبان في الأنشطة المدرة للدخل والتوزيع المجاني للمعدات والتدريب المهني وتخصيصات الأراضي والمساكن. وكان التقدم البطئ في تعمير المساكن، الذي اقتضى بقاء العديد من المشردين داخليا في ملاجئ مكتظة ومعزولة وغير وافية، سببا رئيسيا لهشاشة الأوضاع بين النساء.

[20] تستورد سري لانكا ما يصل إلى 1 مليون طن متري من القمح سنويا.

الملحق: ملخص توصيات التقييم واستجابة الإدارة -
التقييم في الوقت الحقيقي لاستجابة البرنامج لكارثة تسونامي في المحيط الهندي (ديسمبر/ كانون الأول 2004 – يونيو/ حزيران 2005)

استجابة الإدارة	الإجراءات المتخذة من جانب	التوصيات الرئيسية التي اقترحها التقييم في الوقت الحقيقي لتسونامي في المحيط الهندي (يوليو/ تموز 2005)
إندونيسيا: الدعم الفني للمؤسسات الحكومية ولشركاء التنفيذ سوف يستمر خلال الفترة المتبقية من عملية الطوارئ. سري لانكا: الاستجابة تتواصل مرفقة بمبادرات مختلفة: ➢ تدريب أصحاب الشأن بدءا من الحكومة المركزية وحتى المستوى المحلي، والتغذية للأمهات والأطفال وكوادر المدارس؛ ➢ المبادرة المشتركة بين البرنامج ووزارة الإغاثة والتعمير والمصالحة، حيث تقوم وحدات رصد المقاطعات على مستوى أمانة المقاطعة بمراقبة تنفيذ ورصد برامج البرنامج؛ ➢ دعم القدرات بتوفير أجهزة الحاسوب والدراجات النارية والعادية وغيرها؛ تقديم المشورة إما من خلال الموظفين المعارين من البرنامج (مثال ذلك في وحدة إدارة المشروعات في إدارة الإغاثة والتعمير والمصالحة) أو من خلال الزيارات المشتركة على مختلف المستويات التي تتيسر بتوسيع العمليات الخاصة لتشمل معظم المقاطعات المتضررة من تسونامي.	المكتب الإقليمي، بالتشاور مع المكاتب القطرية	1- **الدعم الفني:** في إندونيسيا وسري لانكا، ونظرا لأن التوزيعات الغذائية العامة تتناقص، وأن برامج المعونة الغذائية المستهدفة تتزايد، فإن على البرنامج أن يتأكد من أن الدعم الفني يقدم إلى مزودي الخدمات للحكومة ولشريك التنفيذ.
إندونيسيا: يسهم المكتب القطري في أية مبادرات إقليمية اعتمادا على خبراته المكتسبة من عملية الطوارئ في كارثة تسونامي. سري لانكا: عقد المكتب القطري حلقة عمل كهذه في يوليو/ تموز بمشاركة الموظفين الحكوميين في وزارة الإغاثة والتعمير والمصالحة وغيرهم من أصحاب الشأن الذين وافقوا على أهمية هذا الأسلوب، وتتجه النية نحو تكرار هذه الحلقة. وهناك أيضا مبادرات من الأمم المتحدة والمبادرات المشتركة بين الوكالات للبحث عن الأساليب الجيدة والاستفادة من الدروس والتنسيق والتخطيط المستقبلي لصلاحيات تشمل كافة القطاعات.	المكتب الإقليمي، بالتشاور مع المكتبين القطريين في إندونيسيا وسري لانكا	2- **اقتسام الدروس المستفادة:** ينبغي عقد ملتقى لمناقشة عمليات إغاثة تسونامي على المستويين القطري والمحلي لتحديد أفضل التطبيقات واستعراض التحديات وتحديد الدروس للاستفادة منها في حالات الطوارئ في المستقبل. ويمكن للملتقيات القطرية والمحلية أن تسهم في إنشاء مركز إقليمي لمواجهة الكوارث يكون مجهزا بالموظفين والأدوية والمعدات الطبية والمخزونات الغذائية والمغذيات الدقيقة. وينبغي للبرنامج أن يسهم في هذا الملتقى على كافة المستويات
يعمل البرنامج بالتعاون مع اليونيسيف في مجال التغذية المدرسية لمعالجة القضايا المتعلقة بالمياه والإصحاح ولتنفيذ إزالة الديدان في المدارس. وفي بداية عملية الطوارئ، كانت التغذية المدرسية ذات طبيعة عاجلة لكن التوعية الغذائية أصبحت جزءا أساسيا من البرنامج. وهناك قلق إزاء تركيب المعادن في خليط البسكويت الذي لا يتضمن ما يكفي من الحديد لتقليل الأنيميا. وسوف يعالج المكتب القطري هذا الموضوع.	المكتب القطري في إندونيسيا.	3- **نقص المغذيات الدقيقة والقضايا ذات الصلة:** نظرا لاتساع انتشار ظاهرة الأنيميا وسوء التغذية المزمن في سومطرة، فإن التنوع المحدود في طعام العديد من السكان والتأخير في خطط الحكومة لفائدة المشردين داخليا المقرر توطينهم في المستقبل القريب، فإن هناك حاجة إلى التدخلات للتصدي لحالات النقص في المغذيات الدقيقة والوقاية منها، وذلك من خلال تحسين الإصحاح والشروط الصحية والإمدادات بالمياه وإزالة الديدان والتوعية الغذائية.
يعمل البرنامج مع اليونيسيف ووزارة الصحة في تنفيذ نظام المراقبة التغذوية. ويبحث المكتب القطري مع النظام القطري لمراقبة الأغذية والتغذية توسيع هذا النظام ليشمل المقاطعات الخمس في أتشية بهدف تغطية الإقليم بأكمله. وفي الأجل الطويل، تتجه النية، حسب الاقتضاء، إلى تحقيق تضافر بين نظام المراقبة بعد	المكتب القطري في إندونيسيا.	4- **رصد التغذية والأمن الغذائي:** وفقا لما أوصى به تقييم الاحتياجات العاجلة، فإن على المجتمع الدولي أن يدعم جهود الحكومة للاستمرار في رصد الحالة التغذوية والأمن الغذائي لتحديد التغيرات من خلال النظام القطري لمراقبة الأغذية والتغذية.

الملحق: ملخص توصيات التقييم واستجابة الإدارة -
التقييم في الوقت الحقيقي لاستجابة البرنامج لكارثة تسونامي في المحيط الهندي (ديسمبر/ كانون الأول 2004 – يونيو/ حزيران 2005)

استجابة الإدارة	الإجراءات المتخذة من جانب	التوصيات الرئيسية التي اقترحها التقييم في الوقت الحقيقي لتسونامي في المحيط الهندي (يوليو/ تموز 2005)
الكوارث والنظام القطري لمراقبة الأغذية والتغذية.		وقد أدرج رصد النمو وترويجه، كعنصر أساسي في هذا النظام، في مراكز الصحة الأساسية التابعة للحكومة (المعايير الدنيا للخدمات).
مناقشات بين البرنامج والحكومة والشركاء المعاونين وبقية أصحاب الشأن أسفرت عن النتيجة نفسها فيما يتعلق بالتوزيعات الغذائية العامة. وفيما يتعلق بالتغذية التكميلية، يتابع النظام القطري لمراقبة الأغذية والتغذية مستويات التغذية ويخبر عن قرارات البرمجة.	المكتب القطري في إندونيسيا.	5- **التوزيعات العامة والمعونة الغذائية المستهدفة في إندونيسيا:** ينبغي استمرار نشاط التوزيعات العامة والمعونة الغذائية المستهدفة في إطار عملية الطوارئ الراهنة (برامج تغذية الأمهات والأطفال والتغذية المدرسية). ويمكن أن تتضمن مؤشرات إنهاء المعونة الغذائية العودة إلى مساكن دائمة وتوليد الدخل المنتظم بشأن التوزيعات الغذائية العامة والحالة التغذوية الملائمة للأفراد الأشد ضعفا وعلى الأقل مستويات مقبولة من التغذية لفائدة عموم السكان.
يتواصل برنامج تغذية الأمهات والأطفال وبرنامج الغذاء مقابل التعليم في مناطق النزاعات والمناطق المتضررة بالتسونامي، وسوف يستمران في المناطق المحتاجة في إطار العملية الممتدة في عام 2006 نتيجة لتعديل الميزانية. ومن المقرر أن تستمر في بقية عام 2005 التوزيعات الغذائية العامة أو التوزيعات الغذائية المستهدفة للأسر المتضررة من تسونامي. وهناك مجال محدود لأن تستمر هذه التوزيعات لفائدة عدد أقل من الأسر الأشد ضعفا خلال الفترة 2006-2007. وهناك تعقيد محتمل يتمثل في القرار الذي اتخذته الحكومة، والذي يقضي بأن المستفيدين يمكن أن يحصلوا على مساعدات في إطار مشروع واحد فقط. وإن التأثير الكامل لهذا القرار سوف يخضع للدراسة في وقت لاحق هذا العام.	المكتب القطري في سري لانكا.	6- **التوزيعات العامة في سري لانكا:** ينبغي أن يستمر نشاط التوزيعات الغذائية العامة نظرا للمسائل التغذوية التي تواجه الرضع وصغار الأطفال وأطفال سن الدراسة والحوامل والمرضعات، خصوصا في مناطق النزاعات، على أن يتوجه الاستهداف بشكل أفضل للوصول إلى السكان الأشد ضعفا.
إن التوسيع والتوحيد هما الآن قيد التنفيذ. ويتيح التعديل الجديد في ميزانية العملية الممتدة زيادة عدد المستفيدين بنحو 000 20 امرأة و000 42 طفل في عام 2006 في إطار برنامج تغذية الأمهات والأطفال، إضافة إلى 000 35 طفل في إطار الغذاء مقابل التعليم.	المكتب القطري في سري لانكا.	7- **برنامج تغذية الأمهات والأطفال في سري لانكا.** ينبغي توسيع برامج تغذية الأمهات والأطفال والتغذية المدرسية لتصل إلى أولئك المحتاجين.
عملت شعبة خدمات الإدارة مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة الأمن لإقرار العبارة التالية في المهام وهي: إن هدف نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة هو التمكين من تنفيذ الأنشطة على نحو كفء وفعال وفي الوقت ذاته ضمان الأمن والسلامة والرعاية للموظفين كأولوية متقدمة. وقد حصلت شعبة خدمات الإدارة على توافق مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة الأمن بأن الحدود الدنيا لمعايير أمن التشغيل هي أمور تخص الأقطار تحديداً. وسوف تتأكد شعبة خدمات الإدارة من أن مسؤولي الأمن في الميدان الذين يذهبون إلى عمليات الاستجابة للطوارئ سوف يبلغون فورا بأية انتهاكات للحدود الدنيا لمعايير التشغيل بحيث يستطيعون التصدي لها.	شعبة خدمات الإدارة.	8- **الأمن:** ينبغي للبرنامج أن يتقصى إمكانية إعادة صياغة الامتثال للحدود الدنيا لمعايير أمن التشغيل للتأكد من أن لوائح الأمن لا تعرقل الاستجابة للطوارئ.

الملحق: ملخص توصيات التقييم واستجابة الإدارة -
التقييم في الوقت الحقيقي لاستجابة البرنامج لكارثة تسونامي في المحيط الهندي (ديسمبر/ كانون الأول 2004 – يونيو/ حزيران 2005)

استجابة الإدارة	الإجراءات المتخذة من جانب	التوصيات الرئيسية التي اقترحها التقييم في الوقت الحقيقي لتسونامي في المحيط الهندي (يوليو/ تموز 2005)
تم استعراض حالة الإدارة الجوية الإنسانية من قبل استشاري مستقل نيابة عن جهة مانحة رئيسية للإدارة. ويخضع هذا الاستعراض للدراسة من قبل شعبة النقل والمشتريات.	شعبة النقل والمشتريات/ دائرة النقل والإمداد (بشأن البرنامج - خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية)	9- **استجابة الإدارة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة:** ينبغي لهذه الإدارة أن تحدد جميع العوامل التي تعيق الاستجابة في حالات الطوارئ.
كان الدعم من القطاع الخاص عند مستوى لا سابق له. وإن حداثة جهود البرنامج في جمع الأموال من القطاع الخاص وقدراته المحدودة في المقر الرئيسي وفي الأقاليم، اقتضت أن يتعلم البرنامج كيفية معالجة بعض تبرعات القطاع الخاص وبخاصة منها التبرعات العينية في الوقت الذي كانت فيها السياسات والإجراءات قيد الإعداد. ومنذ ذلك الحين، فإن العديد من الإجراءات قد وضعت كتلك المتعلقة بتحديد قيمة مادية واقعية لمساهمات القطاع الخاص. وهناك إجراءات أخرى قيد الإعداد. ويتفاوض البرنامج مع إحدى الجهات المانحة للمساعدة في تنسيق استجابة القطاع الخاص في حالات الطوارئ. تقوم دائرة النقل والإمداد، من خلال مكتب اللوجيستيات، بإقامة اتصالات مع شركاء من القطاع الخاص لتأسيس شراكات لوجيستية. ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، وكجزء من وضع المخزونات الاستراتيجية في أماكن متقدمة على نطاق العالم، يتقصى البرنامج إمكانية إنشاء مستودع إقليمي يكون بمثابة محطة في حالات الطوارئ وذلك بدعم من توماس للنقل الوطني. وسوف يتيح توماس للنقل الوطني أماكن للتخزين ومعدات مكتبية ومساعدات في المناولة في المطارات. وبدأ البرنامج مباحثات مع سائر شركاء القطاع الخاص، مثل سيتي جروب، لتحديد كيفية استغلال الأصول المتحصل عليها.	شعبة النقل والمشتريات/ دائرة النقل والإمداد بالتشاور مع إدارة جمع الأموال في القطاع الخاص.	10- **نموذج القطاع الخاص بشأن اللوجيستيات:** ينبغي للبرنامج أن يطور نموذجا للقطاع الخاص بشأن الدعم اللوجيستي حسب نموذج شراكة توماس للنقل الوطني في إندونيسيا. وكانت قيمة المعارف المحلية ومرافق التشغيل الموجودة مهمة ويمكن أن تشير إلى نموذج بشأن حضور البرنامج من خلال شبكة من شركاء لوجيستيات القطاع الخاص بدلا من مرافق كبيرة في البلدان ذات البرامج المحدودة. (ملاحظة: ربما يكون هذا الأمر أسهل في آسيا منه في الأقاليم الأخرى).
تستنبط شعبة النقل والمشتريات وبرامج العمليات الخاصة لتغطية الأيام التسعين الأولى من أية عملية طوارئ ومعالجة المهام التي توكل عادة لوحدة اللوجيستيات لتتضمن عمليات الموانئ والتخليص الجمركي والتخزين والنقل إلى نقاط التسليم الأمامية ونقاط التوزيع الأخيرة ومراقبة الجودة كإدارة أموال النقل البري والتخزين والمناولة وإدارة شركاء التنفيذ والقيود المحاسبية للبنود الغذائية وغير الغذائية. وسوف تقوم برامج العمليات الخاصة بتوحيد جميع المعلومات المتاحة التي سيتم تقديمها كجزء من أدوات الطوارئ لمسؤولي اللوجيستيات.	شعبة النقل والمشتريات، بالتشاور مع دائرة التحليل والتقدير والاستعداد.	11- **برامج العمليات الخاصة:** إعادة تنظيم برامج العمليات الخاصة لتشمل الاستجابات الروتينية في حالات الطوارئ. وهي توزع بصورة تلقائية معدات الدعم المعيارية وبيانات الشحن ونظم مواجهة الأزمات.
رزمة شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن تقديمها للاتصالات المشتركة بين الوكالات في حالات الطوارئ، ينبغي التفاوض بشأنها حسب كل حالة على حدة بالتشاور مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجموعة الأمم المتحدة في أي بلد يتعين فيه تكليف برنامج الأغذية العالمي كوكالة لتنسيق الاتصالات. ولا توجد صيغة محددة ويعتمد جدوى الإنشاء على البيئة. أما صلاحيات إدارات الاتصالات	شعبة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بالتشاور مع نظام المعلومات السريع	12- **دعم الاتصالات:** شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/ نظام المعلومات السريع والاتصالات وفريق دعم الطوارئ ينبغي أن تستعرضا ما هي الخدمات التي تود تقديمها للنظام المشترك.

الملحق: ملخص توصيات التقييم واستجابة الإدارة -
التقييم في الوقت الحقيقي لاستجابة البرنامج لكارثة تسونامي في المحيط الهندي (ديسمبر/ كانون الأول 2004 – يونيو/ حزيران 2005)

استجابة الإدارة	الإجراءات المتخذة من جانب	التوصيات الرئيسية التي اقترحها التقييم في الوقت الحقيقي لتسونامي في المحيط الهندي (يوليو/ تموز 2005)
المشتركة، فينبغي دعمها من جانب كل من مدير إدارة العمليات ونائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية لضمان أن البروتوكولات المشتركة بين الوكالات وأن الأطراف المشاركة قد تم تنسيقها وأنها تشارك في التخطيط. ومن المهم أن لا يلتزم المديرون القطريون بموارد مشتركة ربما لن تتوافر.	والاتصالات وفريق دعم الطوارئ	
يتصف استيراد المعدات بالسهولة في الأيام والأسابيع الأولى من عملية الطوارئ وينبغي الاستفادة القصوى من هذا الوضع. كذلك ينبغي اتخاذ الحذر لفصل معدات الاتصالات التي تخضع عادة للمراقبة من جانب الحكومة عن معدات الاتصالات الأقل حساسية. وربما يكون من الصعب لمسؤولي الاتصالات في الموجة الأولى المعنيين بتركيب معدات الإذاعة عندما يكونون منشغلين في بناء المراكز الأساسية. وإن قيادة المركبات بدون أجهزة الراديو ليس التزاما بالحدود الدنيا لمعايير أمن التشغيل. وينبغي للبرنامج أن يقرر الأسلوب الذي بمقتضاه تكون المركبات المستوردة غير متفقة مع أجهزة الراديو المعيارية للبرنامج قبل وصول الإرسالية إلى البلد المعني.	شعبة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بالتشاور مع نظام المعلومات السريع والاتصالات وفريق دعم الطوارئ	13- **شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: تعيد النظر قبل تركيب معدات الاتصالات في المركبات في حالات الحساسية الجمركية. وينبغي تحاشي تجميع معدات الاتصالات ذات الحساسية مع السلع الأخرى.
بالتعاون مع فرع تقدير احتياجات الطوارئ، تقوم دائرة تحليل ودعم الشحن بإعداد نموذج يتضمن بيان حركة السلع بشأن مواقع ما قبل نظام المعالجة والمواقع التي لا تحتاج لهذا النظام. وتستخدم هذه الورقة في المراحل التي تسبق تركيب كامل النظام. وعندما يتم ذلك، يصار إلى إدخال البيانات في النظام الجامع لتتبع السلع.	دائرة تحليل ودعم الشحن	14- **نظام معالجة وتحليل حركة السلع**: ترتيب الأولويات في قائمة موحدة بسيطة بشأن تتبع السلع الخاصة بمواقع ما قبل النظام والمواقع التي لا تخضع للنظام لتوفير حد أدنى من المعلومات في الأيام الأولى لعملية الطوارئ.
تقوم شعبة الموارد البشرية بإعداد طرح موحد بشأن التمويل الإضافي لتوجيه استعراض إجراءات الموارد البشرية خلال حالة الطوارئ كما أوصي بذلك آنفا. وسوف يتم التركيز على إدارة الموارد البشرية خلال حالة الطوارئ وعلى أفضل التطبيقات المستمدة من عمليات الطوارئ. وسوف يكون الناتج المتوقع بمثابة أداة تدرج في إجراءات الموارد البشرية وفي النماذج الموحدة لهذه الموارد وفي الوسائل على شبكة الإنترنت. ويعالج موضوع توزيع الموظفين في إطار التوصية 16.	شعبة الموارد البشرية بالتشاور مع المكتب الإقليمي لآسيا	15- **الموارد البشرية**: ينبغي للبرنامج استعراض استجابة الموارد البشرية لأزمة تسونامي يشارك فيها قسم الموارد البشرية ومديرو العمليات ومسؤولو الموارد البشرية في الميدان لتحسين وتوزيع إدارة الموظفين خلال عمليات الطوارئ الرئيسية القادمة. وينبغي أن يتولى قيادة هذه العملية مسؤول رئيسي من خارج الموارد البشرية تكون له خبرة ميدانية واسعة أو أن يكون استشاري خارجي في الموارد البشرية قبل نهاية عام 2005. ويمكن إدماج ذلك في الاستعراض المقترح لما بعد العمل.
تم مؤخرا إعداد دراسة عن قدرات البرنامج في الاستجابة للطوارئ أعدها موظف رئيسي في البرنامج اعتمادا على خبرات ميدانية موسعة. وقد اعتمد المدير التنفيذي هذه الدراسة. وتم إنشاء مجموعة عمل من الموظفين الرئيسيين المعنيين بقائمة الاستجابة للطوارئ لضمان تنفيذ التوصيات.	إدارة العمليات بالتشاور مع شعبة الموارد البشرية.	16- **قائمة الاستجابة للطوارئ**. ينبغي للبرنامج استعراض قائمة الاستجابة للطوارئ جنبا إلى جنب مع الموضوعات المقترحة في الإطار 9 في التقرير الكامل.
إن مدير شعبة إدارة البرامج أو مدير المكتب الإقليمي المتأثر بعملية الطوارئ الرئيسية سوف يتم تعيينه كمدير مسؤول عن الطوارئ في حالة حدوث طارئ مشترك.	مكتب مدير العمليات بالتشاور مع شعبة	17- **الإدارة المشتركة للطوارئ**: ينبغي للبرنامج تعيين موظف رئيسي متمرس ليعمل كمدير للطوارئ في روما للتأكد من نشر أصول البرنامج بسرعة وانتظام في

الملحق: ملخص توصيات التقييم واستجابة الإدارة -
التقييم في الوقت الحقيقي لاستجابة البرنامج لكارثة تسونامي في المحيط الهندي (ديسمبر/ كانون الأول 2004 – يونيو/ حزيران 2005)

استجابة الإدارة	الإجراءات المتخذة من جانب		التوصيات الرئيسية التي اقترحها التقييم في الوقت الحقيقي لتسونامي في المحيط الهندي (يوليو/ تموز 2005)
ويتولى مدير شعبة إدارة البرامج مسؤولية تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الاستجابة للطوارئ التي أعدها خالد العادلي والتي أقرها المدير التنفيذي في 2005/7/21.	الموارد البشرية.		عمليات الطوارئ الكبرى والإشراف على الاستعداد ومتابعة تنفيذ الإجراءات المستخلصة من الدروس المستفادة. ويمكن تحقيق ذلك بترشيد مسؤوليات الموظف الرئيسي بدلا من إنشاء وظيفة جديدة.
المكتب الإقليمي: من المفضل إعداد دراسة تتناول الإدارة الراهنة في البرنامج للنقود وإجراءات التدفق النقدي بهدف تحسين عمليات الطوارئ في المستقبل. ويود المكتب الإقليمي لآسيا المشاركة في هذه الدراسة. مكتب المراجعة الداخلية: سوف يتم تقييم ضوابط إدارة النقود على أساس تقييم مخاطر مكتب المراجعة الداخلية بشأن المراجعة المخصصة لاستجابة البرنامج لتسونامي والمشاورات مع المكتب الإقليمي لآسيا في تخطيط المراجعة خلال مهمة المراجعة. وسوف توضع التوصيات لتعزيز الرقابة الداخلية.	مكتب المراجعة الداخلية بالتشاور مع إدارة الشؤون الإدارية والمكتب الإقليمي لآسيا	18-	**إدارة النقود والتدفق النقدي:** ربما تنظر بعثة المراجعة، خلال بعثة المراجعة الداخلية المقترحة في سبتمبر/ أيلول 2005 الموفدة إلى بانكوك وإندونيسيا وسري لانكا، في اللوائح المالية والتفويضات والتدفق النقدي وتقدم مقترحاتها بشأن تحسين الإدارة النقدية في عمليات الطوارئ المقبلة.
توافق وحدة التمايز بين الجنسين بشدة. أما الطلبات بشأن الحصول على مشورة تتعلق ببرامج القضايا الجنسانية فيجب أن تقدمها المكاتب الإقليمية التابعة لشعبة الاستراتيجية والسياسات ودعم البرامج.	وحدة التمايز بين الجنسين بالتشاور مع شعبة الموارد البشرية.	19-	**القضايا الجنسانية:** سوف يوزع البرنامج خبراء في القضايا الجنسانية في وقت مبكر من حالة الطوارئ ليعمل مع أولئك القادمين من الوكالات الأخرى وفي القطاعات المعنية بالصحة والأمن الغذائي والتغذية والمياه والإصحاح.
نفذت هذه التوصية. ومن أحد المباني الرئيسية في سياسات البرنامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، هي أن الأسر والمجتمعات تحقق المكاسب عندما تحصل النساء على قدر أفضل من التغذية والتعليم وتشارك على نحو أكثر تكافأ في الأنشطة الاقتصادية وأن يكون لها صوت قوي في اتخاذ القرارات. ويحدد تعزيز الالتزامات تجاه النساء مؤشرات بشأن مشاركة المرأة في وضع البرامج وتنفيذها واستعراضها.	وحدة التمايز بين الجنسين	20-	**القضايا الجنسانية:** ينبغي للبرنامج وضع مقاييس بشأن ضمان مشاركة المرأة في التوزيعات الغذائية العامة وبرامج التغذية المتخصصة والأنشطة المتعلقة بدعم سبل المعيشة المستدامة، ومعالجة سيطرة المرأة في القيادة وتحقيق تحول في جدية النظر إلى المرأة كضحايا ومن ثم الاعتراف بخبراتها وحقوقها.
تمت الموافقة. يرصد البرنامج وشركاؤه المتعاونون ظاهرة العنف والاستغلال الموجهة ضد المرأة خلال برامجها ويسعون إلى الحد من هذه الظواهر. ويتبع البرنامج سياسة عدم التسامح ضد الإساءات التي قد يقترفها الموظفون المعنيون بتوزيع المساعدات للمستفيدين. ففي سري لانكا، أشارت نتائج الرصد إلى أن معظم الجهات المتلقية للمعونات الغذائية من البرنامج هم من النساء اللواتي شعرن بالأمان عند التوزيع وعند العودة بأغذيتهم. وكانت الأرقام أقل من ذلك في منطقة كولومبو. ويبدو الاهتمام بشأن سلامة المرأة في مخيمات المشردين داخليا أكثر تبريرا. وينبغي أن يشمل تنفيذ أنشطة الحماية تغييرا في المنهج وربما يتم تنفيذه بالمشاركة مع الوكالات الأخرى.	وحدة التمايز بين الجنسين بالتشاور مع المكتب الإقليمي لآسيا والمكاتب القطرية في إندونيسيا وسري لانكا.	21-	**القضايا الجنسانية:** ينبغي للبرنامج أن ينظر في حماية المرأة من العنف والاستغلال في مجال الجنس باعتبار ذلك إحدى الأولويات وأن يضع ويرصد الآليات للحد من المخاطر خلال توزيع الأغذية. كذلك ينبغي للبرنامج أن يسهم في الأنظمة التي تحمي المرأة وأن يبلغ عن حوادث الاعتداء أو العنف والتصدي لها. كذلك ينبغي تمويل التدريب لفائدة مسؤولي الأمن ومديري مخيمات المشردين داخليا لضمان حماية المرأة وتقديم تقارير عن حوادث التحرش والاعتداء والإساءة المتعلقة بالأغذية والتوزيعات الأخرى والتصدي لهذه التعديات.
تمت الموافقة. تحدد سياسات القضايا الجنسانية في البرنامج مؤشرات بشأن مشاركة المرأة في أنشطة الغذاء مقابل التدريب وأن تستفيد من أنشطة الغذاء مقابل العمل بهدف تطوير رأس المال البشري لدى المرأة وترويج أهمية عمل وإنتاجية المرأة وزيادة إمكانات حصول المرأة على رأس المال وفرص العمل	وحدة التمايز بين الجنسين بالتشاور مع المكتب الإقليمي والمكاتب	22-	**دعم سبل المعيشة:** التأكد من توافر الفرص المدرة للدخل وفرص التعليم للرجال والنساء بأسرع ما يمكن بعد عملية الطوارئ، سواء في برامج النقود مقابل العمل أو الغذاء مقابل العمل أو غيرها من سبل المعيشة المستدامة وأنشطة الغذاء مقابل

الملحق: ملخص توصيات التقييم واستجابة الإدارة -
التقييم في الوقت الحقيقي لاستجابة البرنامج لكارثة تسونامي في المحيط الهندي (ديسمبر/ كانون الأول 2004 – يونيو/ حزيران 2005)

استجابة الإدارة	الإجراءات المتخذة من جانب	التوصيات الرئيسية التي اقترحها التقييم في الوقت الحقيقي لتسونامي في المحيط الهندي (يوليو/ تموز 2005)
والموارد الإنتاجية. في إقليم أتشية، لم تساعد برامج النقود مقابل العمل في بناء سبل معيشة طويلة الأجل. وهي في معظمها تحويل للدخل لفائدة المستفيدين. وإن الغذاء مقابل العمل هو مفهوم أجنبي في هذه البيئة. ومع ذلك، فإن البرنامج يتقصى الفرص لدعم أنشطة النقود مقابل العمل والغذاء مقابل العمل بالتعاون مع أوكسفام والبنك الدولي وهو يتحرك نحو الشراكة مع الصليب الأحمر الأمريكي لتطبيق الدعم النفسي الاجتماعي في المدارس كنشاط تكميلي للتغذية المدرسية. وفي سري لانكا، ومع استئناف أنشطة العملية الممتدة، فقد تمت الموافقة على 102 مشروع من مشروعات الغذاء مقابل العمل في المناطق المنكوبة بالتسونامي لكي تبدأ في نهاية أغسطس/ آب. وهناك 56 مشروعا تنتظر الموافقة. ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ مبادرات تتعلق بالغذاء مقابل التدريب ومبادرات أخرى تتعلق بسبل المعيشة. وقد زيدت أرقام المستفيدين المخططة لعام 2006 لتشمل ضحايا التسونامي المحتاجين لمساعدات لاستعادة سبل معيشتهم. كذلك فإن العملية الممتدة تتضمن عنصرا لتقديم المشورة النفسية التي يمكن أن تستهدف الأشخاص الذين تأذوا من تسونامي.	القطرية في إندونيسيا وسري لانكا.	التدريب. وينبغي للبرنامج دعم المبادرات لحل المشكلات من قبيل الغذاء مقابل التدريب لتدريب الاستشاريين لتوفير الدعم السيكولوجي للأشخاص الذين تأذوا من تسونامي.